العنجري في افتتاح ملتقى «المرأة الخليجية الثاني»: حجم المشروعات الاستثمارية للمرأة يعادل 20 في المئة

عايدة السالم: الاقتصاد هو المحرك الرئيسي للتنمية

الشيخة عايدة سالم العلي مكرمة

الشيخة عايدة متحدثة

جانب من الحضور

كتب محمد إبراهيم

قالت الشيخة عايدة سالم العلي ان الاقتصاد هو المحرك الرئيسي للتنمية والركيزة الراسخة للتطور، مشيرة الى ان القرن الحالي يشهد تحولات كبيرة في ظل العولمة واقتصاديات المعرفة، لافتة الى ان ذلك يتطلب رأسمال بشري قادر على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تطمح الى مكانة تجعل منها قوة اقتصادية مؤثرة ومركزا ماليا متقدما.

وأكدت في حفل افتتاح ملتقى المرأة الخليجية الثاني أمس الذي تنظمه شركة ليدرز جروب للاستشارات والتطوير تحت عنوان «المرأة الخليجية وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي» وبدعم من وزارة الإعلام ومشاركة سيدات أعمال وباحثات عن فرص توظيف الأموال أن الاستثمار في المرأة الخليجية التي تبوأت مكانة مرموقة في عالم الأعمال والمال، وجاءت في مقدمة صانعات النماء المجتمعي، لهو من أنجح الاستثمارات في مجال رأس المال البشري، والتي ينبغي أن تقبل عليها المؤسسات الحكومية والهيئات المدنية والقطاع الخاص.

واعتبرت الشيخة عايدة، أن الملتقى ترسيخا لأهمية الاستثمار وإذكاء للطاقات النسائية الاقتصادية وتعزيزا للعلاقات بين سيدات الأعمال الخليجيات، بما يساعد على خلق الفرص الاقتصادية المتميزة ودفع العجلة التنموية نحو الأفضل .وبدورها أكدت رئيس اللجنة المنظمة للملتقى نبيلة العنجري أن تنمية دور المرأة الاقتصادي تفتح الآفاق أمام توظيف كم هائل من الطاقات والإمكانات والإبداعات والاستثمارات الكامنة والمخزنة لدى شرائح نسائية واسعة في المنطقة.

وأشارت العنجري إلى ما حققته المرأة الخليجية في السنوات القليلة الماضية من مكتسبات ذاتية ووطنية، وما أثبتته رغم العراقيل الاجتماعية والثقافية والقانونية، من قدرة خارقة على التفوق والابتكار والصبر والمنافسة والنجاح.

وأوضحت انه في مجال الأعمال فقد حققت المرأة قفزة في دورها الاستثماري حتى زاد عدد سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع في الخليج إلى 20 الف.. إلا انها في نفس الوقت أكدت أن هناك تفاوتا كبيرا بين واقع الحال وبين ما يمكن أن تقوم به المرأة إن توفرت لها فرص الاستثمار والبيئة الإرشادية الموثوقة والمعرفة والانجازات اللازمة.

وأشارت إلى انه إذا كان حجم المشروعات الاستثمارية للمرأة الخليجية لا يعادل 20 في المئة من القدرات الاستثمارية للمرأة الخليجية التي تلامس 400 مليار دولار، لافتة إلى انه بمقارنة ذلك بحجم فرص الاستثمار الضخمة في دول الخليج والتي تزيد عن 500 مليار دولار في قطاعات التنمية لتبين مدى ضرورة الارتقاء بدور المرأة الاستثماري وما يتطلبه من تنسيق فعال بين المعنيين بالتمكين الاقتصادي وبتطوير دور سيدات الأعمال ونشر مهارات تأسيس وإدارة المشاريع بنجاح.

وأضافت العنجري» تنطلق جهود تعزيز وضع المرأة الاقتصادي والاستثماري في دول المجلس من موروث غني بنماذج رائعة لنساء تفوقن في تأسيس المشاريع وحققن انجازات مشرفة للمرأة، لافتة إلى أن ذلك حصل وسط تحديات ومصاعب من كل نوع .. لافتة إلى انه لم يعد هناك عذر قاهر يحول دون تفعيل الفرص الاقتصادية العادلة للمرأة الخليجية وتشجيعها على خوض غمار تجارب تصقل شخصيتها وتجربتها وتعينها على التعبير عن أحلامها وتوظيف طاقاتها الكامنة.

وأوضحت ان الدوافع الذاتية والإنسانية والتنموية والوطنية على تنوعها تعطي للقاء قيمة مضافة وجعله لبنة في صرح التعاون الخليجي وفي مسيرة المرأة الخليجية والعربية نحو التقدم.

بقيمة مليار و25 ألف دولار

الحكومة الأردنية تعلن المشاريع المستفيدة من المنحة الكويتية

اعلنت الحكومة الاردنية قائمة المشاريع المستفيدة من المنحة التي خصصتها دولة الكويت بقيمة مليار و25 الف دولار ضمن مساهمتها في المنحة التي اقرها قادة مجلس التعاون الخليجي للاردن وكلف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بادارة تنفيذها.

ووفق وزارة التخطيط والتعاون الدولي تم الاتفاق المبدئي مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية «المكلف من الحكومة الكويتية بادارة تنفيذ المنحة» على الاستفادة من المنحة الخليجية للمساهمة في تمويل قائمة من المشاريع ذات الاولوية بعد توقيع اتفاقية اطارية بهذا الشان الاسبوع الماضي.

واشتملت المجموعة الاولى على قائمة المشاريع ذات الاولوية التي ستمول من المنحة وبكلفة اجمالية تبلغ مليارا و249 مليونا و96 الف دولار وتشمل مشاريع راسمالية مدرجة ضمن قانون الموازنة للعام 2012 وتقدر الكلفة الاجمالية لهذه المشاريع للاعوام «2012-2015» بحوالي 686 مليونا و96 الف دولار ومشاريع ذات اولوية ومدرجة ضمن البرنامج التنموي التنفيذي للاعوام «2012-2014 » وبكلفة اجمالية تقدر بحوالي 483 مليون دولار بالاضافة الى المشاريع الكبرى حيث تم الاتفاق المبدئي على المساهمة في تمويل مشروع سكة الحديد الاردنية بقيمة 80 مليون دولار.

الاتفاق مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بإدارة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية

وتشمل قائمة المشاريع مشاريع صحية حيث تم اختيار مجموعة من المشاريع الراسمالية التي تقوم وزارة الصحة ومديرية الخدمات الطبية بتنفيذها بكلفة تقديرية تبلغ 104 ملايين و21 الف دولار وتشمل صيانة وتحديث مباني مستشفيات وتطوير ابنية قائمة.

وفي مجال التعليم تشمل القائمة مجموعة من المشاريع الراسمالية التي تقوم وزارة التربية والتعليم بتنفيذها بكلفة تقديرية تبلغ 75 مليونا و91 الف دولار تشمل صيانة واصلاح مبان وتاثيث وتحسين بنى تحتية فيما تشمل مشاريع التعليم العالي وقيمتها التقديرية تسعة ملايين و31 الف دولار مشروع دعم صندوق الطالب المحتاج وبناء واستحداث الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الاعمال ودعم حوسبة الجامعات.

وتشمل المشاريع قائمة خاصة بقطاع المياه بكلفة تقديرية تبلغ 16 مليونا و56 الف دولار وتشمل مشروع تشغيل وصيانة وادامة السدود ومشروع تشغيل وصيانة الخطوط الناقلة.

وتضم قائمة المشاريع في مجال تعزيز الانتاجية التي تنفذها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بكلفة تقديرية تبلغ 102 مليون و93 الف دولار وتنفذ خلال الاعوام 2012-2015 وتهدف الى تحقيق التنمية المحلية والبشرية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تعزيز انتاجية المجتمعات المحلية.

وتتضمن القائمة مشاريع طرق بكلفة تقديرية تبلغ 64 مليونا و94 الف دولار لتحسين وتنفيذ وتوسعة تقاطعات الطرق وانارة الطرق الرئيسية والنافذة في حين تشمل مشاريع النقل قائمة تبلغ كلفتها التقديرية 171 مليونا و90 الف دولار وتشمل مشروع الربط للنقل العام بين عمان والزرقاء «خط سكة حديد».

وتشمل القائمة مشاريع تنمية وتطوير البلديات بكلفة تقديرية تبلغ 437 مليونا و40 الف دولار يساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 140 مليونا و70 الف دولار.

والمجموعة الثالثة هي مجموعة «المشاريع الراسمالية المدرجة ضمن البرنامج التنموي التنفيذي» وتشمل مشاريع مياه حيث تم التنسيق مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدراسة امكانية تمويل هذه المشاريع التي تشمل تاهيل شبكات المياه في محافظتي اربد والمفرق بكلفة اجمالية تبلغ 58 مليون دولار لتاهيل الابار الحكومية بكلفة اجمالية تبلغ حوالي 10 ملايين دولار.

وتتضمن دراسة امكانية تمويل مشاريع الطاقة المتجددة بكلفة اجمالية تبلغ حوالي 300 مليون دولار ومشروع ميناء الغاز الطبيعي المسال بكلفة اجمالية تبلغ حوالي 65 مليون دولار.

وتضم القائمة مشاريع البنية التحتية للمحافظات وتشمل دراسة امكانية تمويل البرامج التنموية التي تم اطلاقها مؤخرا للمحافظات بقيمة 200 مليون دولار.

اما المجموعة الرابعة فقد اطلق عليها اسم «المشاريع الكبرى» حيث تم «التنسيق» مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدراسة امكانية تمويل مساهمة الحكومة الاردنية بتنفيذ مشروع سكة الحديد الوطنية بقيمة 80 مليون دولار ويهدف المشروع الى ربط مدن المملكة ومراكز الانتاج بشبكة سكك حديدية لنقل البضائع بالاضافة الى ربط الاردن بالدول المجاورة حيث يأتي هذا المشروع ضمن مخطط الربط السككي بين 13 دولة عربية والذي ينفذ على مدى 10-15 عاما.

وضمت القائمة مشاريع راسمالية قالت وزارة التخطيط الاردنية ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سيقوم بدراسة امكانية تمويلها وتضم مشاريع في مختلف القطاعات «صحة وتعليم وطاقة».

وكانت أربع دول خليجية «الكويت والسعودية وقطر والإمارات» وافقت على تقديم دعم لمشاريع تنموية في الأردن بقيمة خمسة مليارات دولار بواقع مليار و25 الف لكل دولة تقدم على مدى خمس سنوات.

صادرات النفط الخام الكويتي للصين ترتفع بنسبة 15.4 في المئة

أظهرت بيانات صادرة عن الحكومة الصينية ان صادرات النفط الخام الكويتي للصين سجلت في الاشهر الثمانية الاولى من العام الحالي ارتفاعا بنسبة 15.4 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل الى 7.02 ملايين طن اي ما يعادل 211 الف برميل يوميا.

وذكرت الادارة العامة للجمارك ان الكويت قدمت في الفترة من شهر يناير حتى شهر اغسطس نسبة 3.9 في المئة من النفط الخام في الصين مقارنة بـ3.6 في المئة في نفس الفترة من العام الماضي.

واوضحت ان شحنات الكويت لثاني اكبر مستهلك نفط في العالم تراجعت بنسبة 42.4 في المئة خلال الستة لتصل الى 118 الف برميل يوميا.

وتراجع اجمالي واردات الصين من النفط الخام في شهر اغسطس بنسبة 12.6 في المئة عن العام الماضي ليصل الى 4.45 ملايين برميل يوميا وهو اقل معدل يومي منذ شهر اكتوبر عام 2010.

وظلت المملكة العربية السعودية اكبر مزود نفط للصين على الرغم من تراجع شحناتها بنسبة 23.6 في المئة لتصل الى 714 الف برميل يوميا تليها انغولا التي بلغت شحناتها 626 الف برميل يوميا مرتفعة بنسبة 12.6 في المئة ثم روسيا في المرتبة الثالثة حيث ارتفعت شحنتها بنسبة 0.5 في المئة لتصل الى 408 الاف برميل يوميا.

يذكر ان الصين وهي اكبر مشتري نفط من ايران استوردت في الشهر الماضي 373 الف برميل يوميا من ايران مسجلة تراجعا في وارداتها من النفط الخام الايراني بنسبة 19.7 في المئة خلال العام الحالي وهو اقل مستوى منذ خمسة اشهر وسط العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي على مبيعات النفط الايراني.

«الملاحة العربية» نقلت 2407 حاويات إلى الكويت

قالت شركة الملاحة العربية المتحدة ان سفنها نقلت 2407 حاويات الى موانئ دولة الكويت في شهر اغسطس الماضي قادمة من مختلف دول العالم.

واضافت الشركة في بيان صحافي امس انها نقلت من منطقة شرق آسيا 1192 حاوية ومن اوروبا 505 حاويات ومن منطقة البحر المتوسط 349 حاوية.

وذكرت ان سفن الشركة نقلت من الولايات المتحدة الأمريكية 216 حاوية ومن الخليج العربي 54 حاوية ومن الهند 53 حاوية.

«الكويتية للاستثمار» توقع عقداً لضمان سرية وثائقها الورقية والإلكترونية وحماية البيئة

جانب من توقيع العقد

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن توقيعها عقدا مع شركة استدامة القابضة المتخصصة في تقديم الحلول البيئية التكاملة للاستفادة من خدماتها في مجال حماية البيئة من التلوث وكذلك الحفاظ على سرية المعلومات من خلال عمليات عملية وعلمية متطورة للحد من الآثار السلبية الخطيرة الناجمة عن تسرب معلومات المؤسسات السرية وعملاءها إلى الخارج عبر نفاياتها غير المعالجة.

وأوضح طلال سليمان الرشدان مدير أول العلاقات العامة و الاعلام و الشئون الادارية في «الشركة الكويتية للاستثمار» في بيان صحفي مشترك للشركتين عقب توقيع العقد مع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة استدامة القابضة خالد محمد المطوع ان «الكويتية للاستثمار» تدرك أهمية الحفاظ على البيئة وكذلك التزامها بالحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وإتباع أقصى معايير الحماية الموجودة في العالم انطلاقا من قناعتها برفع مستوى جودة خدماتها، وكذلك رغبة منها في الالتزام بالقوانين والقواعد المعمول بها في الكويت وكذلك الاتفاقيات والمعايير الدولية.

وأضاف أن الاتفاق يتضمن قيام «استدامة القابضة» بتقديم خدماتها وحلولها البيئية المتطورة والتي تشمل تجميع ونقل وإعادة تدوير النفايات المكتبية وبما يعزز من جهود وسعاي الشركتين لتقديم خدمات بيئية متطورة تصب في النهاية في صالح حماية البيئة الكويتية من التلوث. لاسيما وان قضية النفايات في الكويت باتت تمثل خطرا على البيئة مع ارتفاع حجمها واستمرار الطرق التقليدية للتخلص منها بالدفن أو الحرق وما ينجم عن ذلك من انبعاث غاز الميثان السام.

وشدد الرشدان على ان «الشركة الكويتية للاستثمار» ومنذ تأسيسها عام 1961 برأس مال مدفوع 55 مليون دينار، تهدف إلى تحقيق تطلعات المؤسسين وطموحاتهم في الوصول إلى مكانة ريادية بين شركات الإستثمار وتنمية أصول عملائها ومساهميها. هذا إلى جانب كونها أحد أكبر مديري المحافظ في الكويت بإجمالي أصول تحت إدارتها تبلغ 2.3 مليار دينار وفقا لبيانات 31 ديسمبر 2011.

وذكر ان الشركة تسعى إلى توفير أفضل الخدمات والمنتجات للعملاء، من خلال فريق عمل متكامل لعمل البحوث والدراسات وتحليل بيانات الأسهم التي يتم الإستثمار فيها، ما يعزز القرار الإستثماري ويضمن دقته وهو ما ينعكس في النهاية على الأداء والنتائج.

وأوضح أن « الكويتية للاستثمار» تحظى بتصنيف «BBB» طويل الأجل مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة كابيتال ستاندردز للتصنيف الائتماني العالمية وتقوم بكافه الأنشطة والاستثمارات على الصعيدين المحلي والدولي والتي تتضمن الاستثمار والمتاجرة في الأوراق المالية، والاستثمار العقاري، وتاجير وأدارة العقارات، وانشطة الاكتتاب وإصدار شهادات الايداع، وقبول ودائع لأجل استثمارها مع مؤسسات مالية، عقود العملات الأجنبية و إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية.

من جهته اوضح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة استدامة القابضة خالد محمد المطوع أن استدامة الوكيل الحصري لشركة «رايس ووالف الالمانية» التي تختص في مجال سرية المعلومات وحمايتها وفقا لهذا العقد ستقدم حلولها البيئية المتطورة وخدمات التخلص الآمن من الوثائق الورقية والالكترونية بما فيها الأقراص الصلبة والأقراص المدمجة والمغناطيسية، والشرطة الفيديو، والميكروفيلم، وبطاقات الائتمان، والأشرطة المغنطة والهواتف النقالة وملفات الوسائط وغيرها، وذلك مع الحفاظ على البيئة وبما يضمن استحالة إعادة تجميعها واستخدامها والحصول على بيانات ومعلومات منها من قبل الجهات غير المصرح لها بذلك.

وأشار أن استدامة لمست نموا في الطلب على الخدمات البيئية بشكل عام وخدمة حماية سرية المعلومات من قبل المؤسسات الحكومية والشركات بمختلف انواعها ولاسيما البنوك وشركات التمويل والاستثمار التي لديها قواعد معلومات وبيانات وتعاملات متنوعة مع العملاء وأدركت خطورة التبعات المترتبة على تسرب معلوماتها.

الرشدان: نحمي المعلومات الخاصة بالعملاء باتباع معايير التخلص الآمن من النفايات الورقية والإلكترونية

«المتحد» يدعم رحلة عمرة نظمتها جمعية صباح السالم

في إطار جهوده الاجتماعية والخيرية المتواصلة، اعلن البنك الأهلي المتحد عن تبرعه لدعم رحلة العمرة التي نظمتها جمعية صباح السالم التعاونية لمساهميها.

وأكد «المتحد» في بيان صحافي على حرصه على دعم العديد من الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات التعاونية وذلك لإيمانه بالدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تقوم به لخدمة المجتمع.

وأكد المتحد على وجود علاقة تعاون مثمرة مع جمعية صباح السالم، حيث سبق للبنك أن قام بدعم العديد من الأنشطة المتميزة للجمعية.

وأعرب المتحد عن اعتزازه بمكانته المتميزة في دعم ورعاية مناسبات اجتماعية عديدة، الأمر الذي يؤكد تواصل البنك مع جميع شرائح المجتمع للقيام بدوره الاجتماعي والإنساني بشكل يعكس إيمانه بأهمية الدور الذي يقوم به على الصعيد الإنساني والاجتماعي والذي لا يقل أهمية ونجاحا عن دوره الذي يقوم به كأحد أهم وأعرق المؤسسات المالية في الكويت.

وأشار المتحد إلى أن هذه المساهمة تأتي استمرارا للدور الاجتماعي الذي يوليه البنك اهتمامه الكبير من خلال دعمه المتواصل للأنشطة الاجتماعية والدينية والثقافية انطلاقا من إيمانه العميق وحرصه الدائم على المساهمة في تدعيم مختلف انشطة المجتمع.